

# كلمة العمد الشاش والمشروعون

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد «مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة» أن تطلق لفرازء والباحثين العدد الثالث والعشرين، والمترافق بإنجاز أكاديمي جديد يتمثل في انضمام المجلة رسمياً إلى قاعدة بيانات كلاريفيت - Clarivate Web of Science، وهي خطوة نوعية تعكس التزامنا بالمعايير العالمية في النشر العلمي، وتعزز حضور أبحاثنا في المجتمع البحثي الدولي، وترسخ مكانة المجلة كمنصة معرفية موثوقة. إن هذا الانضمام يُعد ثمرة عمل جماعي دؤوب شارك فيه الباحثون، والمحررون، ولجان التحكيم، والهيئة الاستشارية، وكل من أسهم في بناء هذا الصرح العلمي عبر السنوات الماضية. ويمثل بالنسبة لنا حافزاً لمواصلة تطوير المحتوى، وتحسين جودة الخدمة البحثية، وتعزيز الشفافية والأخلاقيات في النشر الأكاديمي.

ويظهر من خلال الأبحاث المنشورة التزام واضح بالمنهج العلمي الرصين، وتتنوع في المدارس الفكريّة، وتكامل بين الجانب النظري والتحليل القانوني، ما يعكس المستوى المتقدم للأبحاث التي ستقبلها المجلة.

ويشتمل العدد على دراسات مقارنة وتحليلية تقدم مقاربات قانونية جديدة، وتضيء على فجوات تشريعية في قضايا مثل إخفاء الجثث، والرقابة القضائية على التحكيم، والاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي يأتي هذا العدد متنوّعاً في حقوله، وقد ضم البحوث التالية:

1. أثر الحرب الذكية على الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية (2023-2025): يتناول البحث تطور مفهوم الحرب الذكية واعتماد إسرائيل على التكنولوجيا المتقدمة، كالذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة، وتأثير ذلك على استراتيجية العسكرية خلال الفترة 2023-2025. ويخلص إلى أن إسرائيل تتجه نحو تقليل الخسائر البشرية لديها، وزيادة الدقة في العمليات، وتعزيز الحرب السيبرانية.

2. المسؤولية الجنائية عن جريمة التحرش في لعبة روبلوكس في النظام السعودي: يبحث العمل في الجرائم الإلكترونية داخل منصات الألعاب، وبخاصة لعبة روبلوكس، ويحلل كيفية تطبيق الأنظمة السعودية ذات الصلة بالتحرش الإلكتروني على البيئة الرقمية. ويبين أن النظام السعودي يجرم التحرش في كافة الوسائل، ويضع ضوابط خاصة لحماية القاصرين.

3. التحدّيات الاقتصادية والقانونية لصندوق النقد الدولي في لبنان: يعرض البحث العلاقة بين لبنان وصندوق النقد الدولي، ويركز على العوائق القانونية والإدارية التي تواجه تنفيذ برامج الإصلاح. ويبين أن غياب الاستقرار السياسي والشفافية المالية يعيق نجاح الاتفاques مع الصندوق.

4. رقمنة الصفقات العمومية في المغرب: يدرس البحث التحول الرقمي في مجال الصفقات العمومية المغربية، وأثره في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. ويخلص إلى أن الرقمنة تحسّن الكفاءة،

لكنها تتطلب إطاراً قانونياً وتقنياً متطوراً لضمان الفاعلية.

5. تنفيذ حكم التحكيم اتراف القضائي بها يعتمد على ضمان الهوية، وتوثيق الإجراءات، واحترام القواعد الإجرائية الدولية.

6. جريمة إخفاء الجثة - دراسة قانونية مقارنة: يتناول البحث جريمة إخفاء الجثة بين القوانين العربية وبعض التشريعات الدولية، مع تحليل لرकنها المعنوي والمادي. ويُظهر وجود تباين في العقوبات، لكنه يبرز اتفاقاً عاماً على خطورة الجريمة بوصفها إعاقة للعدالة.

7. ظاهرة الفساد في لبنان وطرق مكافحتها: يُحلل انتشار الفساد في المؤسسات اللبنانية، ويعرض أسبابه البنوية والاجتماعية والسياسية. ويقترح إجراءات إصلاحية تشمل تحديث القوانين، وتعزيز استقلالية القضاء، وتعزيز الرقابة المالية.

8. الرقابة القضائية وأثرها على استقلالية القرار التحكيمي: يبحث التوازن بين الرقابة القضائية على التحكيم والحفاظ على استقلال القرار التحكيمي. ويبين أن الرقابة ضرورية لمنع التعسف، لكنها قد تضعف فعالية التحكيم إذا توسيع دون حدود.

9. التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري: يركز البحث على آليات التحقيق في جرائم العنف الأسري، مع تقييم لدور الشرطة والنیابة العامة. ويخلص إلى أن حماية الضحايا تتطلب إجراءات أسرع، وتأهيل الكوادر، وتعزيز مراكز الحماية الاجتماعية.

10. The Jurisdictional Limits of the ICC: يقدم البحث دراسة معمقة لحدود اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من الجوانب الموضوعية والزمنية والإقليمية والشخصية. ويرز التحديات التي تواجه المحكمة عند التعامل مع الدول غير الموقعة أو النزاعات المعقدة.

11. The Death Penalty between Sharia, Arab Legislations, and International Law: يقارن البحث بين موقف الشريعة الإسلامية، والتشريعات العربية، والقانون الدولي من عقوبة الإعدام. ويستعرض حالات تطبيق العقوبة وحدودها، مع مناقشة اتجاهات الحد منها على المستوى الدولي.

12. عنف اللغة عند جان جاك لوسيركل: يتناول البحث مفهوم «عنف اللغة» لدى الفيلسوف جان جاك لوسيركل، ويركز على العلاقة بين السلطة والخطاب. ويبين كيف يمكن للغة أن تكون أدلة للهيمنة أو إقصاء داخل السياقات الاجتماعية والثقافية.

وختاماً، تقدم هيئة التحرير بالشكر والتقدير إلى جميع الباحثين الذين اختاروا مجلتنا منبراً لنشر دراساتهم، وإلى لجان التحكيم التي عملت بجد لضمان جودة الأبحاث واتساقها مع المعايير الأكademie الدولية.

إننا في مجلة القرار سنواصل رسالتنا في دعم البحث العلمي الرصين، وتوفير مساحة معرفية جادة تُسهم في تطوير الفكر القانوني والسياسي والاجتماعي، وتعزيز الحوار الأكاديمي البناء.

والله ولِي التوفيق،

رئيس التحرير  
البروفيسور برهان الدين الخطيب